IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 9 ، العدد 1 ، حزيران 2024

تحليل واقع الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020)

الاء نديم عودة [1] ، أ.م.د. أسراء عبد فرحان [2]

المستخلص

يدرس البحث الإنفاق الحكومي وأثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العراقي في غضون المدة (2004-2020) وبيان مفهوم الإنفاق الحكومي وطبيعة الإنفاق وتأثيره في التضخم وكذلك يدرس كذلك حجم الإنفاق ومستوى تأثيره في الاقتصاد العراقي وحجم الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الاستهلاكي، الاستقرار الاقتصادي

انتساب الباحثين

[1، 2] كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط العراق، واسط ، 52001

[1] syf960591@gmail.com
[2] esraa123460@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث

تأريخ النشر : حزيران 2024

Analysis of the Reality of Government Spending in Iraq for the Period (2004-2020)

Alaa Nadeem Aouda[1] **Asst.Prof.Dr. Israa Abd Farhan[2]**

Abstract

The research studies government spending and its role in achieving Iraqi economic stability during the period (2004-2020), clarifying the concept of government spending, the nature of spending and its impact on inflation, as well as studying the volume of spending and the level of its impact on the Iraqi economy and the volume of investment and consumer spending.

Keywords: Government Spending, Investment Spending, Consumer Spending, Economic Stability

Affiliation of Authors

[1, 2] College of Administration and Economics, Wasit University, Iraq, Wasit, 52001

[1] syf960591@gmail.com
[2] esraa123460@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jun. 2024

المقدمة

للإنفاق الحكومي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والمالية؛ وذلك لما له من تأثير كبير في تطور الدولة واقتصادها، إذ ان الانفاق الحكومي وطبيعته بين أهداف الحكومة المرسومة التي تعمل على تطبيقها للوصول إلى التنمية الاقتصادية المطلوبة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

مشكلة الدراسة

على الرغم من ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي الا أنه لم يصل إلى الاهداف المطلوبة من التطور الاقتصادي واستقراره.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية الانفاق الحكومي، إذ يكون من أهم الادوات التي تمتلكها الحكومة في التأثير في الاقتصاد العراقي، إذ تكون لهذه الدراسة أهمية عبر معرفة طبيعة الإنفاق والوقوف على الإيجابيات والسلبيات ومعالجتها ويكون ذلك من اجل الوصول إلى السياسة المطلوبة التي تمكن صانعي القرار من استعمالها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تقويم سلوك الإنفاق الحكومي في العراق عن طريق معرفة اتجاه الإنفاق الحكومي ومكوناته وطبيعته ومعرفة مدى سلامة الإنفاق الحكومي في العراق.

فرضية البحث

فرضية البحث هي ان السياسة التي تتبعها الحكومة تكون متباينة في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب الأحوال الاقتصادية والسياسية.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي

1. مفهوم الإنفاق الحكومي وقواعده

الإنفاق الحكومي: هو مبلغ نقدي يدفعه شخص عام وذلك بهدف إشباع حاجات عامة [1]. ويعرف أيضا أنّ مجموعة من مصروفات الدولة تنفقها على شكل كميات محددة من الأموال في مدة زمنية محددة وذلك لإشباع حاجات المجتمع [2].

ويقوم الإنفاق الحكومي على عناصر أساسية:

1. أن يكون الإنفاق مشكلاً كمية معينة من الأموال، ويأتي هذا من أنّ الدولة تستعمل الموارد الاقتصادية ولإنتاج السلع والخدمات العامة لإشباع الحاجات العامة، ونجد أن أكبر جزء من الإنفاق الذي تقوم به الدولة يكون بصورة نقد، ونلاحظ أنه مبلغ من النقد وليس الأموال ولكن بعض الاقتصاديين يرون ان الإنفاق الحكومي يضم النفقات العينية أيضا وليس النقدية فقط، كما في حالات الكوارث والأزمات الاقتصادية[3]. والمنح على شكل أراضٍ إلى المواطنين من دون أن يكون هناك مقابل مادي.
2. أن يكون الإنفاق صادرًا من أحد اشخاص القانون، ويكون الإنفاق صادر من شخص الدولة بصفة عامة، يتمثل هذا الشخص بمختلف المستويات المركزية أو المحلية.
3. إن الغرض من الإنفاق الحكومي هو لإشباع حاجة عامة، ويكون أهم عناصر الإنفاق الحكومي هو أنه صادر لإشباع الحاجات العامة للمجتمع، ولتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ يكون الإنفاق الحكومي عادةً لتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع ولتقليل الفجوة الاقتصادية بين الفقراء والاغنياء أو تحسين مستوى الدخل للسكان أو تحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية [4].

2- تطور مفهم الإنفاق الحكومي:

حصل تطور كبير في مفهوم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، وذلك بسبب تطور الدولة وأثرها في الوضع الاقتصادي، وقد نجد هنالك مفهومين للإنفاق العام في الاقتصاد:

أ- المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي

يتلخص المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر أثرها بالوظائف التقليدية كالدفاع والعدالة وخدمات الدولة الخارجية، وتكون وظائف الدولة بحسب هذا المفهوم وظائف إدارية وليست انتاجية، ويكون تحديد الضرائب التي يتحملها الأفراد مناسبة لما هو مطلوب لتسيير المرافق العامة، لأنّ مبدأ توازن الميزانية هو الذي كان سائدًا آنذاك، إذ ان الإنفاق الحكومي ليس له أثر ولا أهمية في الدورات الاقتصادية كالاستهلاك والانتاج [5].

ب- المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي

اختلف مفهوم الدولة في شأن حياديتها في الإنفاق الحكومي بين الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات في القرن العشرين وكذلك تطبيق المبادئ الاشتراكية، وبسبب عجز اقتصاد السوق في حلّ الأزمات الاقتصادية السائدة آنذاك توجهت الدول إلى تغيير سياستها الاقتصادية، فقد تدخلت في النشاط الاقتصادي والذهاب نحو تطبيق أفكار كينز للخروج من الازمة الاقتصادية، إذ اختلف أثر الدولة وصار أثرها تدخليًا بعد ان كان دورها دور الدولة الحارسة في الفكر التقليدي، وازدادت تدخلات الدول في النشاط الاقتصادي في سبيل تحقيق التوازن ومعالجة الأزمات الاقتصادية[6].

3- فرضيات الإنفاق الحكومي

يتميّز الإنفاق الحكومي في الاقتصادات التي تكون ذات طابع ريعي بمميزات متعددة تختلف عن البلدان التي تكون اقتصاداتها غير ريعية، وتختلف طبيعة الموازنات لهذه البلدان عن البلدان الأخرى، فأهم ما يميزها سيادة الطابع الاستهلاكي ويكون مصدر ايراداتها عادةً مصدرًا واحدًا مع انعدام الإيرادات من المصادر الأخرى وتسمى هذه الاقتصادات بالاقتصادات الريعية، وتكون الطبيعة هي المصدر الرئيس لدخولها مثل الاقتصادات النفطية[7]، ويكون اقتصادها مرتبط بشكل مباشر بريع نفطي ويمتاز بالتقلبات والتغيرات نتيجة تقلبات الأسعار النفطية، وتقل أهمية القطاعات الأخرى في هذه الدول كالزراعة والصناعة ويكون الإيراد الذي تحصل عليه الدول موجهًا نحو الإنفاق الاستهلاكي والاجور والرواتب دون ان يتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجية[8]، ويكون في هذه الحالة الاستقرار الاقتصادي ومدى تحقيق النمو مرتبطًا بأسعار النفط والطلب عليه والوضع الاقتصادي الخارجي ويمتاز أيضا بتدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي وذلك عبر تمويل أغلب المشاريع الصناعية والزراعية[9].

ويرى أغلب الاقتصاديين أن الاقتصادات الريعية تمتاز بضعف تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، إذا قورنت بالدول غير النفطية وهنالك فرضيات متعددة لشرح ذلك اهمها:

أ- فرضية لعنة الموارد:

وتبنى هذه الفرضية على أن هنالك علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية وامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشير إلى أن الدول التي تحتوي على موارد طبيعية وافرة وثروات طبيعية يكون اداؤها الاقتصادي أقل من الدول التي لا تمتلك هذه الموارد وقد كان هنالك تغيرات متعددة للعلاقة بين الدخل المتحقق من تصدير الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادية منها:

- التفسير الادراكي إذ يكون متعلقًا بالإدراك والوعي، وأن وجود الموارد الطبيعية الوفيرة يجعل صانعي السياسات ذوي إدراك أقل.
- ويكون التفسير في شأن الدولة وأثرها؛ لأنها تتغير لمركز المهم والاساسي في كيفية استثمار عوائد الموارد الطبيعية.

ويرى الاقتصاديون أن الدول التي تعتمد على الصادرات النفطية يكون فيها التطور في معدلات النمو الاقتصادي أقل من الدول التي تكون فيها الموارد الاقتصادية أقل كثافة، وقد تنطبق هذه النظرية على البلدان التي تكون ذات مورد تصديري واحد وترى ان ارتفاع أسعار النفط وزيادة تصديره أدى إلى زيادة في الإنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية ورفع مستويات المعيشة، فقد رأت هذه الحكومات أن ارتفاع الإيرادات النفطية سوف تعمل على استقرار الاقتصاد وتوفر فرص الرخاء الاقتصادي والاستعمال الكامل وامكانية الالتحاق بالدول المتقدمة، لكن الحقيقة كانت على العكس تمامًا فقد بقيت هذه الدول على حالها في التراجع الاقتصادي مثل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وارتفاع معدلات التضخّم، وانهيار الانتاجية وارتفاع المديونية الخارجية وتوسع الإنفاق الحكومي، إذ يتجاوز في أغلب الدول الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بكثير[10].

ب- فرضية المرض الهولندي

وقد ظهرت هذه الفرضية بشكل أولي في مجلة لاكونوميت البريطانية عام 1977، إذ أشارت إلى المشاكل الخطيرة الهيكلية في الاقتصاد الهولندي بسبب ازدهار العوائد النفطية بعد التطور الكبير في الحقول النفطية وحقول الغاز الطبيعي، فقد انخفضت النشاطات الاقتصادية الأخرى، وظهر هذا المرض في دول أخرى منها اسبانيا في القرن السادس عشر نتيجة تدفق المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وكذلك دول اذربيجان والمكسيك، وتكون هذه العناصر عبارة عن صادرات النفط أو الموارد الطبيعية تعمل على توفير العملات الأجنبية إذ يؤدي إلى زيادة في قيمة العملية المحلية مع ارتفاع أسعار السلع غير المتاجر بها، وانخفاض السلع المتاجر بها، وأدى إلى انخفاض قدرة الدول التنافسية وتراجع قطاع الانتاج المحلي مع ارتفاع الإيرادات الخارجية، وأن انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والأسعار[11].

وتنصّ هذه النظرية على أن ارتفاع الصادرات من الموارد الطبيعية تعمل على زيادة في توفير العملة الأجنبية مما يعمل على زيادة في قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور في العلاقة التبادلية للدولة انخفاض في أسعار الاستيرادات مقابل ارتفاع في أسعار الصادرات[12].

المبحث الثاني – تطور الإنفاق الحكومي في العراق

مرَّ حجم الإنفاق الحكومي بتطورات كبيرة في أثناء مدة الدراسة، إذ اتخذ مساراً متصاعد ويمكن معرفة ذلك من الجدول (1) إذ ان نمو الإنفاق الحكومي من (2004-2010) كان كبيرًا جداً ووصل إلى 92.7%، وان الإنفاق الحكومي في 2004 سجل ارتفاعًا كبيرًا بلغ 5,43% اكثر مما كان عليه في عام 2003 بسبب التغير الحاصل في نظام الحكم في العراق والاحتلال الامريكي وانفتاح العراق على العالم الخارجي وكذلك انطلاق الصادرات العراقية النفطية كذلك إلى الخارج بعد ان كانت مقيدة بسبب الحصار الاقتصادي على العراق مما ادى إلى ارتفاع الايرادات العراقية وكذلك ارتفاع كبير في معدل نمو الإنفاق الحكومي العراقي.

وفي عام 2005 انخفض الإنفاق الحكومي، فقد سجل (26375175) بمعدل نمو سالب بلغ (17.87-).

أما في عام 2006 فقد ارتفعت النفقات الحكومية إلى (38806679) مليون دينار عراقي بمعدل نمو مرتفع بلغ 47.13% وان سبب هذا الارتفاع هو الاضطراب الكبير في الوضع الامني العراقي في تلك المدة، فقد ازداد الإنفاق على الجانب الامني والعسكري.

اما في عام 2007 فقد ارتفعت النفقات الحكومية ايضاً، إذ بلغت (39031232) مليون دينار بمعدل نمو متزايد بلغ (0.57%)، وفي عام 2008 بلغ الإنفاق الحكومي (59403375) مليون دينار بمعدل نمو (52.19) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما ازدادت الايرادات العراقية فدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

اما في عام 2009 فقد انخفض الإنفاق الحكومي إلى (52567025) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب بلغ (11.50-%).

أما في عام 2010 فقد ارتفع الإنفاق الحكومي مسجلًا (70134201) مليون دينار بمعدل نمو مرتفع بلغ (33.83%).

وفي عام 2011 ارتفع الإنفاق الحكومي مسجلًا (78757666) مليون دينار بنسبة نمو (12.29%).

واستمر الارتفاع إلى عام 2014 انخفض نمو الإنفاق الحكومي إذ بلغ (2.67-) بسبب الحروب العراقية على داعش وسيطرة العصابات على ثلاث محافظات عراقية والتحكم في الابار النفطية فيها وكذلك انخفاض الاسعار العالمية للنفط وعدم اقرار الموازنة العامة في ذلك العام بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية فقد بلغ الإنفاق الحكومي (115937962) مليون دينار عراقي.

اما في عام 2015 فقد انخفض الإنفاق الحكومي ايضاً مسجلاً (70397515) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب بلغ (39.27).

وفي عام 2016 ارتفع الإنفاق الحكومي ارتفاعاً طفيفاً مسجلاً (75490115) مليون دينار بمعدل نمو (61.51%).

واستمر الارتفاع بشكل طفيف إلى عام 2019 فارتفع الإنفاق الحكومي إلى (111723523) مليون دينار بمعدل نمو (38.14%) بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الايرادات العراقية وصادراته.

اما في عام 2020 فقد انخفض الإنفاق الحكومي إلى (76082443) مليون دينار عراقي بمعدل سالب (31.90-) بسبب الازمات العالمية وانخفاض اسعار النفط مما ادى إلى تراجع الايرادات العراقية وكذلك ازمة كورونا فقد توقفت اغلب القطاعات والاعمال.

اما نسب الإنفاق الحكومي من الناتج الاجمالي العراقي فقد تفاوتت النسب بحسب الوضع الاقتصادي والسياسي والامني في العراق فقد سجل الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في العراق نسبة (66.33%) في عام 2004 بسبب تغير الحكم في العراق والاحتلال الامريكي ثم انخفضت النسبة في عام 2005 ، بسبب ارتفاع الناتج الاجمالي في العراق إذ سجل (35.86).

اما في عام 2006 فقد بلغت النسبة (40.59%) بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي اكثر من الزيادة الحاصلة في الناتج الاجمالي العراقي.

ثم انخفضت النسبة في عام 2008 إذ بلغت (37.83%) بسبب ارتفاع الناتج الاجمالي في العراق نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة الواردات العراقية.

اما في عام 2009 فقد ارتفعت النسبة إلى (40.23%) بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي.

اما في عام 2010 فقد ارتفع الإنفاق الحكومي إلى الناتج الاجمالي إذ بلغت النسبة (43.27%).

اما في عام 2011 فقد بلغت النسبة (36.23) بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

ثم ارتفعت النسبة في عام 2012 و2013 فسجلت (41.35%) و(43.54)على التوالي.

ثم ازداد الارتفاع في عام 2014، إذ بلغت النسبة (43.51%) بسبب تراجع الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط وكذلك حروب داعش وارتفاع الإنفاق العسكري العراقي.

وارتفعت نسبة الإنفاق من الناتج الاجمالي في العراق في عام 2015 إذ سجلت النسبة (36.16).

اما في عام 2016 و2017 فقد سجلت النسبة (38.11%) و(34.05%) على التوالي.

ثم ارتفعت النسبة في عام 2019 فسجلت (42.49) بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي في العراق وتراجع الاقتصاد العالمي وازمة كورونا. اما في عام 2020 فقد سجلت النسبة (38.27) بسبب استمرار ازمة كورونا وارتفاع الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الإنفاق على الجانب الصحي. وكما موضح في الجدول (1)

جدول رقم (1) يبين الإنفاق الحكومي العام في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الإنفاق الحكومي	معدل النمو %	الناتج الاجمالي	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الاجمالي %
2004	32117491	-	53235358.7	60.33
2005	26375175	-17.87	73533598.6	35.86
2006	38806679	47.13	95587954.8	40.59
2007	39031232	0.57	111455813	35.01
2008	59403375	52.19	157026061.6	37.83
2009	52567025	-11.50	130642187.0	40.23
2010	70134201	33.41	162064565.5	43.27
2011	78757666	12.29	217327107.4	36.23
2012	105139576	33.49	254225490.7	41.35
2013	119127556	13.30	273587529.2	43.54
2014	115937762	-2.67	266420384.5	43.51
2015	70397515	-39.27	194680971.8	36.16
2016	75055865	6.61	196924141.7	38.11
2017	75490115	0.57	221665709.5	34.05
2018	80873189	7.13	268918874.0	30.07
2019	111723523	38.14	262917150.0	42.49
2020	76082443	-31.90	198774325.4	38.27

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

المبحث الثالث- هيكل الإنفاق الحكومي العراقي

يمثل الإنفاق الحكومي في العراق مؤشرًا إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إذ يكون متمثلًا بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري حسب السياسة التي تشير إلى الحكومة وتعرّض العراق لدمار في اغلب البنى التحتية بعد الاحتلال عام 2003 ، فقد ادى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي لإعادة بناء البنى التحتية ولتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تطور الإنفاق الحكومي في العراق بشكل كبير وقد سجل ارتفاعًا في اغلب السنوات ، وساعد ذلك ارتفاع الايرادات الراقية في تصدير النفط بعد انفتاح العراق على الاسواق العالمية.

الإنفاق الحكومي الاستثماري

يعدّ من اهم مكونات الإنفاق، إذ يتمتع بأهمية كبيرة ويتمثل الإنفاق الحكومي على الآلات والمكائن والإنفاق على المخزون السلعي والمباني وكذلك يتمثل في اضافة انتاجية أو اصلاح طاقة قديمة معطلة[13].

وقد تطور الإنفاق الاستثماري في العراق في أثناء مدة الدراسة إذ بلغ الإنفاق الحكومي في عام 2004 (32117491) مليون دينار، ولم يشكل إلا نسبًا قليلة من الإنفاق الحكومي إذ شكل نسبة (10%) من اجمالي الإنفاق بسبب الحرب على العراق وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على الاجور والانتخابات والرواتب والمخصصات.

اما في عام 2005 فقد بلغ الإنفاق الاستثماري (1572018) بنسبة (17.33) من الإنفاق الحكومي.

وفي عام 2007 بلغ الإنفاق الاستثماري (6027680) بنسبة (15.53) من الإنفاق العام إذ يمتاز ايضاً بأنخفاض كبير في

الإنفاق الاستهلاكي بسبب اعادة المفصولين سياسياً وانخراط العسكريين بالعمل المدني.

اما في عام 2008 بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري (20%) من الإنفاق العام إذ ارتفع (11880675) بسبب ارتفاع الايرادات الحكومية نتيجة ارتفاع اسعار النفط.

وفي عام 2009 انخفض إلى (10513405) مليون دينار بنسبة (20%) بسبب الازمة العالمية.

وفي عام 2010 بلغ (16130866) مليون دينار بنسبة (23%)، وفي عام 201 بلغ الإنفاق الاستثماري (17832113) بنسبة (22.64) وقد ارتفع الإنفاق الاستثماري وسجل (29350952) في عام 2012 بسبب ارتفاع الايراد النفطي ورفع مخصصات مشاريع البنى التحتية، أما في عام 2013 فقد ارتفع الإنفاق الاستثماري إلى (34637000) أي بنسبة (29%) من الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع اسعار النفط.

اما في عام 2014 فقد انخفض الإنفاق الاستثماري بسبب الازمات العالمية والوضع الامني في العراق وتراجع اسعار النفط، إذ سجل (24930767) بنسبة (22.22) من الإنفاق العام واستمر بالانخفاض في الإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي في العراق.

فقد سجل في عام 2017 (16464461) بنسبة (21.81) من الإنفاق العام وفي عام 2018 سجل الإنفاق الاستثماري العراقي تراجعًا ملحوظًا بلغ (13820333) بنسبة (17.08) من الإنفاق العام.

اما في عام 2020 فقد تراجع الإنفاق الاستثماري بشكل كبير في العراق بسبب الازمات المالية والانغلاق الاقتصادي الشبه عام بسبب أزمة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية إذ بلغ الإنفاق الاستثماري العراقي (3208905).

يلاحظ ان نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام نسب متدنية وقليلة إذ لم تتجاوز 28% لأن ذلك يدل على عدم الانتفاع من هذا الإنفاق وعدم وجود سياسة حقيقية لدراسة خطط رصينة لسير الإنفاق العام ووضعها.

وان تذبذبه يكون بسب عدم وجود بيئة ملائمة وان اكثر الاستثمارات توجهها الحكومة إلى الخدمات وليس إلى الجانب الانتاجي عبر رفع الانتاجية وتطوير الانتاج المحلي[14]. وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) يبين الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستثماري	نسبة نموه%	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي
2004	32117491	3014733	51.65	9.38
2005	26375175	4572018	31.83	17.33
2006	38806679	6027680	28.12	15.53
2007	39031232	7723043.7	53.83	19.78
2008	59403375	11880675	-11.50	20
2009	52567025	10513405	53.43	20
2010	70134201	16130866	10.54	23
2011	78757666	17832113	64.59	22.64
2012	105139576	29350952	18.04	27.91
2013	119127556	34647000	-28.04	29.08
2014	115937762	24930767	-25.53	22.22
2015	70397515	18564676	-14.38	26.37
2016	75055865	15894009	3.58	23.69

2017	75490115	16464461	-16.05	21.81
2018	80873189	13820333	76.71	17.08
2019	111723523	24422590	-86.86	21.85
2020	76082443	3208905	51.65	4.21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المصدر: وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي

يكون الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على نوعين:

النوع الأول: الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الافراد مثل الاجور والرواتب والإنفاق العسكري والمشتريات العامة.

النوع الثاني: الإنفاق التحويلي ويمثل الإنفاق الحكومي للمشاريع والافراد بصورة اعانات أو مساعدات.

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي العراقي في أنه يزداد على حساب الإنفاق الاستثماري بسبب زيادة الرواتب والاجور والمخصصات وبلغ الإنفاق الاستهلاكي (29102758) في عام 2004 ارتفع بنسبة (90%) عما هو في عام 2003 بسبب الإنفاق على اعمار المناطق المتضررة من الحرب وتمويل المشاريع الصحية وكذلك الإنفاق على الانتخابات، اما في عام 2005 فقد بلغ (21203157).

وفي عام 2006 ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة (84.46) إذ سجل (32778999) مليون دينار بسبب تعويضات المفصولين السياسيين.

وفي عام 2007 بلغ (31308188.3) ثم ازداد الإنفاق ايضاً في عام 2008 فسجل (47522700) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط، إذ ارتفت الايرادات العراقية.

وفي عام 2009 انخفض الإنفاق الاستهلاكي فسجل (42053620) بسبب انخفاض الاسعار النفطية والازمة العالمية وبلغ سعر برميل النفط (49) دولار ثم ارتفع الإنفاق مرة اخرى عام 2010 فبلغ (540033342) مليون دولار و2013 بلغ (98746806) مليون دولار.

اما في عام 2019 فقد انخفض الإنفاق الاستهلاكي بسبب عدم اقرار الموازنة المحلية وثم انخفض الإنفاق الاستهلاكي ايضاً في عام 2015 إذ سجل (51832839) مليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع الامني بسبب عصابات داعش حين دخولها العراق.

ثم انخفض ايضاً على الرغم من ارتفاع اسعار النفط إذ بلغ (51173428) في عام 2016.

ثم ارتفع في عام 2017 فسجل (59025709) وفي عام 2012 سجل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (67052700) مليون دينار.

ثم ارتفع الإنفاق الاستهلاكي العراقي بسبب ارتفاع الإنفاق العام في عام 2019 و2020 بسبب ازمات كورونا والازمات العالمية وانخفاض اسعار النفط العالمية، فقد سجل الإنفاق الاستهلاكي (87300933) و(72273538) مليون دينار عراقي على التوالي. كما موضح في الجدول (3).

جدول (3) يبين الإنفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستهلاكي	معدل نموه %	نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الحكومي
2004	32117491	29102758	-	90.61
2005	26375175	21803157	-25.1	82.66
2006	38806679	32778999	50.3	84.46
2007	39031232	31308188.3	-4.5	80.21
2008	59403375	47522700	51.8	80

2009	52567025	42053620	-11.5	80
2010	70134201	54003334.2	28.4	77
2011	78757666	60925554	12.8	77.35
2012	105139576	75788623	24.4	72.08
2013	119127556	78746806	3.9	66.10
2014	115937762	77986199	-2.5	67.26
2015	70397515	51832839	-32.5	73.62
2016	75055865	51173428	-1.3	76.30
2017	75490115	59025709	15.3	78.18
2018	80873189	67052700	13.6	82.91
2019	111723523	87300933	30.2	78.14
2020	76082443	72873538	-16.5	95.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزارة التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

المبحث الرابع- أسباب ارتفاع الإنفاق الحكومي في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي في السنوات الماضية تضخمًا كبيرًا، ولاسيّما في تسعين القرن الماضي، وذلك لأسباب معينة منها الحروب التي عاناها العراق، فقد أدت الحروب (حرب الكويت) إلى فرض الحصار على الاقتصاد العراقي وتوقف تصدير النفط مما أدى ذلك إلى خسارة العراق العنصر الشبه وحيد لتمويل إنفاقه مما ادى إلى تأثير كبير في الإنفاق العام وضعف كبير في الايرادات العامة لذلك كان امام السياسات السائدة آنذاك التوجه نحو الاصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق العام مما ادى إلى ارتفاع كبير في مستوى التضخم، إذ ارتفع بأرقام قياسية كبيرة، هذا كان نبذة عن الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال.

اما في الحقب الزمنية التي تلت الاحلال الامريكي للعراق 2003 حدثت تغيرات كبيرة في الاقتصاد العراقي بسبب الانفتاح الاقتصادي المحلي على الاقتصاد العراقي ورفع الحظر عن النفط العراقي إذ أدى ذلك إلى زيادة في الإنفاق العام العراقي ومن طريق ذلك يمكن تحديد اسباب حقيقية وظاهرية أدت إلى زيادة في الإنفاق العام.

الاسباب التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في العراق

ثمة أسباب أدت إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في تسعينات القرن المنصرم منها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الكويت وكذلك عدم تصدير النفط، إذ انقطع اكبر مورد لتمويل الإنفاق العام في العراق، إذ ارتفعت نسب التضخم في العراق وتراجع الانتاج النفطي وتعطلت أغلب منشآت الصناعات النفطية ومشتقاتها إذ ارتفع الإنفاق الحكومي لتمويل النشاطات الاقتصادية والإنفاق الجاري من الاجور والرواتب.

أما بعد عام 2003 فقد ازداد الإنفاق الحكومي لأسباب متعددة:

- أسباب زيادة الإنفاق الحكومي الحقيقية

- **زيادة الدخل وتفاوته:**

يؤدي التغير في الدخل إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وحجم دخول الافراد في العراق بعد عام 2003 بسبب التغير في سلم رواتب الموظفين وتحسين سعر صرف الدينار العراقي.

وتكون الدخول في العراق في تفاوت بين الرواتب فثمة فرق كبير بين رواتب الوظيفة ورواتب الرئاسات والمسؤولين.

ونلاحظ عبر الجدول (4) ان الدخل القومي العراقي يكون متفاوت وازداد في أثناء مدة الدراسة إذ سجل نسب مرتفعة في السنوات ما بعد 2004 مما ادى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بسبب فتح الحصار عن الصادرات النفطية العراقية وارتفاع اسعار النفط العالمية أدت إلى زيادة في الايرادات العراقية مما سجل الناتج الاجمالي العراقية نسب مرتفعة انعكس ذلك على رفع مستوى

نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي. وكما موضح في الجدول (4).

جدول (4) يبين الدخل القومي في العراق للمده (2004-2020) مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ألف دينار
2004		
2005		
2006		
2007	100100817	2,6
2008	147641254	4,0
2009	120428411	3,8
2010	151416101	4,7
2011	199060340	6,9
2012	227221851	5,6
2013	243318658	6,0
2014	230310052	5,5
2015	185550900	5,3
2016	186397300	5,2
2017	220905643	5,9
2018	247541048	6,5
2019	253065755	6,5
2020	206616231	5,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

- **الاوضاع الامنية والعسكرية في العراق:**

ان الإنفاق العسكري حسب تعريفات الامم المتحدة هو الإنفاق على وزارة الدفاع والوزارات الاخرى على قضايا العسكريين في تجنيدهم وتدريبهم وشراء المعدات والمواد العسكرية[15].

وان الأمن الداخلي والخارجي هو الدافع الرئيس للإنفاق العسكري في أي دولة، لأن العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية هي المحدد الرئيس للإنفاق العسكري[16].

وقد مر الإنفاق العسكري في العراق بتذبذب كبير في أثناء مدة الدراسة بسبب الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، إذ سجل في عام 2004 (892) مليون دينار عراقي وارتفع في عام 2006 إلى (1814) مليون دينار عراقي بسبب تدهور الاوضاع الامنية في العراق واستمر الارتفاع في الإنفاق العسكري في عام 2007 (2497) مليون دينار عراقي بمعدل نمو بلغ (27.35).

واستمر الارتفاع في عام 2010 و2011 و2013 فسجل (4391) و (5066) و(4829) بمعدلات نمو بلغت (13.7) (12.2) (3.66-)% بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الايرادات العراقية فقد بلغ سعر النفط 110 دولار للبرميل.

وارتفع الإنفاق وبلغ ذروته في الاعوام 2014 و2015 بسبب الاوضاع الامنية والعسكرية وسيطرة عصابات داعش الارهابي على ثلاث مناطق من العراق، ارتفع الإنفاق العسكري لتحرير تلك المناطق.

سجل الإنفاق العسكري (2073) و(1211) مليون دينار بمعدلات نمو (12.3-) (27.99) على التوالي.

وبلغ الإنفاق الحكومي العسكري لتمويل الجيش العراقي والقوات العسكرية لمواجهة الارهاب.

وبلغ الإنفاق العسكري في عام 2019 (9056) بمعدلات نمو بلغت (17.3) على التوالي

ونرى ان كلما زاد الإنفاق الحكومي ارتفعت النفقات العسكرية في العراق.

ويقاس الإنفاق العسكري عبر العبء الاجتماعي في العراق، إذ بلغت حصة الإنفاق العسكري 6% من الإنفاق الحكومي وما يقارب 9.2 من الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

أي ما يفوق تخصيصات النشاطات الاجتماعية الاخرى مثل التربية والتعليم التي تبلغ حصتها 4.9% من الإنفاق الاجتماعي و2.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويعد الاهتمام بالإنفاق العسكري من الموضوعات المهمة وذلك لتوفير الأمن والاستقرار، ان ذلك يمكن ان يكون له تأثير سلبي في الإنفاق الحكومي وتطوره[17]. وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) يبين الإنفاق العسكري في العراق للمده (2004-2020) مليون دينار عراقي

السنوات	الإنفاق العسكري (Gs) بالمليار دينار	معدل نمو الإنفاق العسكري %
2004	892	-
2005	1649	45.90661
2006	1814	9.095921
2007	2497	27.35282
2008	3718	32.84024
2009	3788	1.847941
2010	4391	13.73263
2011	5006	12.28526
2012	4829	-3.66536
2013	9072	46.77028
2014	8073	-12.3746
2015	11211	27.99037
2016	7057	-58.8635
2017	8781	19.6333
2018	7487	-17.2833
2019		
2020		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

- **الفساد الاداري:**

ان تفشي الفساد في الاقتصاد العراقي مفاصل الدولة جميعا ادى إلى زيادة في الإنفاق الحكومي.

يعدّ الفساد السياسي أو المالي أو الاداري في العراق منذ العصر العثماني إلى وقتنا الحاضر من أبرز المشكلات التي تواجه العراق في مختلف المفاصل.

ويتمثل الفساد الاداري في أثناء مدة الدراسة منذ سقوط نظام الحكم والاحتلال الامريكي للعراق عسكرياً بتفشي الفساد بصورة كبيرة جداً وبمستويات عالية من تخريب وسرقة واستحواذ على الاموال العامة.

يشجع نظام المحاصصة في الحكم في العراق مظاهر الفساد وتثبت ركائزه وتفتح الطريق امام الفاسدين في الحصول على الرشوة واستعمال نفوذهم[18].

ويتمثل الفساد في العراق عبر العقود الوهمية والغش واختلاس الاموال العامة.

وقد ترصد ما يقارب من خمس وسبعين قضية فساد من سرقات ورشاوي وغش وهدر الاموال العامة التي تقدّر بمليارات الدولارات واعاقة الاعمار والانتاجية وبناء البنى التحتية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي[19].

وتقدر النزاهة الأموال التي هدرت بسبب الفساد في العراق بـ 7.8 مليار دولار [20].

وبذلك نرى ان الفساد الاداري من اهم الاسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي في العراق وهدره.

أهم أسباب ارتفاع الإنفاق الحكومي في العراق

- **الاسباب الظاهرية:**

هي النفقات الحكومية التي لا تعمل على زيادة منافع الافراد إنما تبقى المنافع بنفس المستوى السابق نفسه ويمكن ذكر بعض منها:

1. **انخفاض قيمة العملة المالية:**

دفع تدهور قيمة العملة في العراق بسبب ارتفاع الاسعار الحكومة إلى إطلاق وحدات نقدية وزيادة الإنفاق العام وذلك لشراء السلع والخدمات وبذلك نرى ان ارتفاع الاسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وكلما ارتفعت الاسعار ارتفعت مستويات التضخم في العراق.

ونرى ذلك في الجدول (6) يبين مستويات الاسعار ومعدلات التضخم في العراق.

فنرى ان معدلات التضخم تزايدت في أثناء مدة الدراسة وكذلك ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

ففي عام 2004 بلغت مستويات الاسعار (36.4) ونسبة التضخم في العراق (26.8) ثم ارتفعت في عام 2005 إلى (37.1) وسجل اعلى معدل للتضخم في عام 2006 إذ بلغ (53.1) بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة في العراق، وسجلت مستويات الاسعار (76.4)، وفي عام 2007 بلغت (30.9) ومستوى التضخم (30.9) وانخفض معدل التضخم في عام 2009 فقد سجل (8.3) بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي بسبب الازمة العالمية وانخفاض الايرادات العراقية بسبب تراجع اسعار النفط والاسعار بلغت (122.1)، أما في عام 2012 فقد استمر انخفاض مستوى التضخم وقد بلغ (2.5) والاسعار (125.1) واستمر الانخفاض بمستوى التضخم في العراق إلى ان سجل (1.9) في عام 2013 وبلغ مستوى الاسعار (142.7).

وفي عام 2015 انخفض التضخم كثيرًا إذ سجل (1.4) بسبب اعفاء اغلب الديون العراقية سجلت معدلات الاسعار (148).

وفي عام 2016 بلغت نسبة التضخم (0.5) ومستوى الاسعار (5.2) ثم استمر بالانخفاض في مستويات التضخم في العراق إلى ان بلغ في عام 2019 نسبة (0.2-) وسجل في عام 2020 (0.6) بمستوى سعر بلغ (4.9). كما موضح في الجدول (6).

جدول (6) يبين تطور معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	معدل التضخم السنوي
2004	26.8
2005	37.1
2006	53.1
2007	30.9
2008	12.7
2009	8.3

2010	2.5
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	0.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:
وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

2. تغير الفن المالي العراقي:

وتعرف بظاهرة تخصيص الايراد العام للإنفاق العام كما هي الحالة في السماح لهيئات حكومية عامة ان تنزل إنفاق ما تحصل عليه من ايراد عام على ان هذا الايراد لا يدخل من الموازنة إلا الصافي منه، وفي بعض السنوات ألغت الحكومة التخصيص أي ادخال النفقات كافة في الموازنة [21].

3. ارتفاع اعداد السكان في العراق:

يرى الاقتصاديون ان كل زيادة في اعداد السكان يقابلها زيادة في الإنفاق العام وذلك لإشباع الحاجات العامة للسكان[22].

وتعد زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة السكان هي زيادة ظاهرية لم يقابلها زيادة في المنافع العامة.

وقد مر العراق في أثناء مدة الدراسة بتغيرات كبيرة ادت إلى تطور في الإنفاق الحكومي وتعد هذه الزيادة ظاهرية لأن متوسط نصيب الفرد العراقي من الإنفاق لم يرتفع بل انخفض في بعض السنوات وبلغ عدد السكان في عام 2004 (27139) مليون نسمة بمعدل نمو (3.033) ثم ارتفع في عام 2005 إلى (27963).

واخذ هذا العدد في تزايد ونرى ان عدد السكان في العراق في المدة (2007 إلى 2016) بلغ 36 مليون نسمة بمعدل نمو يساوي 3% تقريباً إذ ان هذا المعدل مرتفع نسبياً بالنسبة إلى نمو السكان في العراق ودول الجوار. وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) اعداد السكان في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	عدد السكان	معدل نمو %
2004	27139	-
2005	27963	34.05
2006	28810	26.17
2007	29682	13.17
2008	31895	31.11
2009	31664	-16.19
2010	32490	20.89
2011	33338	30.68

2012	34208	14.00
2013	35096	4.89
2014	36005	-5.07
2015	35213	-25.28
2016	36169	-1.52
2017	37140	9.62
2018	38124	18.18
2019	39128	-4.74
2020	40255	26.51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:
وزاره التخطيط / النشرة الاحصائية/الحسابات القومية للمدة (2004-2020)

ونجد ان زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي إذ يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة عرض السلع والخدمات لكن في العراق ولأن الجهاز الانتاجي غير مرن فيؤدي إلى حدوث التضخم وإرتفاع الاسعار وذلك لأن العرض الكلي لا يستطيع مواكبة الزيادة السريعة في الطلب.

وكلك زيادة رواتب الموظفين لم تكن مع زيادة في الانتاج فقد أدى ذلك إلى زيادة التضخم في عام 2005.

ويتميز الاقتصاد العراقي بعدم وجود الاستراتيجية الشاملة في نسبة الاقتصاد فيكون اغلب اعتماده على النفط وكذلك عدم وجود الاستقرار السياسي والامني الذي يساعد في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

يعدّ النفط المورد الوحيد في تمويل الإنفاق الحكومي في العراق يتبعه الاستثماري والاستهلاكي، فيكون هذا المورد بحاجة إلى استثماره بشكل صحيح بقدرات مالية كبيرة لاستمرار الاعتماد عليه في تمويل الإنفاق واستمرار مردوده المالي.

وعلى الرغم من امتلاك العراق كثير من الثروات الطبيعية والبشرية لكن استثمارهما غير صحيح لهذه الثروات إذ تعد طاقات كافية غير مستثمرة وتتطلب توجه الاستثمار إلى هذه الثروات لضمان تحويلها إلى موارد جاهزة[23].

ولتحقيق ذلك يجب تعديل السياستين المالية والنقدية ومعالجتها عبر صياغة الموارد المالية بشكل صحيح وتوجيههما في موارده الصحيحة لتحقيق موازنة مالية بصورة صحيحة والعمل على خفض الإنفاق الحكومي ومعالجة الاختلال الهيكلي[24].

ان الزيادة المستمرة في الإنفاق العام التي لا تكون محسوبة بشكل صحيح وليس ضمن خطة مركزية سيكون اثرها سلبي في الاقتصاد العراقي وذلك لأن هذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع الاسعار المحلية مما يدفع نسب التضخم إلى الارتفاع لأن الجهاز الاقتصادي في العراق غير مرن فإنّ أي زيادة في الاسعار بسبب ارتفاع الإنفاق تؤدي إلى رفع نسب التضخم [25] وكذلك يؤدي إلى خلل في حجم الادخارات الحكومية.

وتعود أهمية الإنفاق الحكومي إلى غياب أثر القطاعات الخاصة وضعف أثره في النشاط الاقتصادي العراقي إذ أدى ذلك إلى الحاجة بشكل كبير إلى الإنفاق الحكومي في أغلب نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[26].

وقد نلاحظ من دراسة الإنفاق الحكومي في العراق ان الإنفاق بحالة متزايدة بسبب زيادة الايرادات النفطية.

وان الشروط التي وضعت على العراق لتحوله لأقتصاد السوق مثل فرض القيود على مصروفات الموازنة وإيراداتها للعمل على رفع فاعليتها وقد اختزلت ذلك بالعمل على هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وكفاءة الانتاج للاقتصاد، النمط التشغيلي هو النمط السائد في الموازنة العراقية، وتبنت الحكومة مبدأ التشغيل الواسع ومحاولة توزيع ربح النفط على اغلب الفئات الاجتماعية، ويكون ذلك عبر التوسع في النفقات الجارية

والاستهلاكية للعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات دون دراسة تأثير ذلك في التضخم والمستوى العام للأسعار ودون وجود منهجية منسجمة مع الوضع الاقتصادي في العراق الذي يتميز بضعف الإنتاج وتدهور البنى التحتية[27].

وقد نلاحظ من الدراسة ان الموازنة في العراق ذات تأثير مباشر بالصدمات الاقتصادية الخارجية والاسواق العالمية النفطية والطلب عليه وذلك لأن الايرادات معتمدة بشكل كبير على الصادرات النفطية وغياب الموارد الاخرى، وان هذه الايرادات موجهة نحو الإنفاق الاستهلاكي بشكل مفرط، إذ تكون النفقات موجهة نحو فئات مجتمعية لا يكون لها أثر انتاجي واضح في الاقتصاد مما عمل ذلك على فقدان الحكومة استقرارها.

وبذلك نرى ان سلوك الموازنات العراقية في تضخيم الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري مما أدى إلى تراجع كبير في الاقتصاد وعدم وجود بنية تحتية ملائمة لنمو اقتصادي على الرغم من الموازنات الانفجارية في العراق.

الاستنتاجات

- نرى من البحث في كثير من سنوات البحث أن النفقات زادت عن الناتج المحلي بنسب كبيرة وذلك معناه ان الحكومة تتدخل بشكل كبير في الاوضاع الاقتصادية.
- معظم الإنفاق الحكومي يتوجه نحو الموازنة التشغيلية أي إنفاق استهلاكي كرواتب وأجور ومنافع اجتماعية ومشتريات حكومية.
- ان وجود الأزمات السياسية والاقتصادية هو أهم عامل في ارتفاع العجز في الموازنة العامة في العراق ما يؤدي إلى ارتفاع الدّين العام.

التوصيات

- ضرورة ضبط الإنفاق الحكومي والعمل على ترشيده وإصلاح كثير من جوانب الإنفاق الحكومي مع العمل على زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي.
- العمل على تقليل الربط بين الإنفاق الحكومي والايراد الحكومي والناتج المحلي من طريق السياسة المالية وزيادة أثرها وذلك لتقليل التقلبات الاقتصادية وخفض تأثيرها في الاقتصاد العراقي.
- العمل على سياسة إنفاق تكون من اولويتها زيادة الاستقرار المالي وتحقيق نمو اقتصادي وتخفيض التضخم، وذلك عبر توجيه الإنفاق الحكومي إلى الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الانتاجية الذي يمكن ان يكون من شأنها تحقيق نمو اقتصادي.

المصادر

[1] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ص117.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، 2005، ص174

[3] المصدر نفسه، ص175.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص176.

[5] خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الاردن، 2008، ص51.

[6] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص51-52.

[7] اسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه نحو الإنفاق السائد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص251.

[8] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في العراق، مؤسسة فريريش ايبرت، مكتبة العراق والاردن، 2013، ص4.

[9] محمد حسين الجبوري، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدول الريعية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلد 2، العدد 2، 2013، ص249.

[10] بتري كارل، النفط واستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2007، ص111.

[11] مايح شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 10، العدد 3، 2018، ص80.

[12] علي ميرزا، العراق في الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص73.

[13] حسام داود ومصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع الاردن ط1، 2000، ص118.

[14] زهرة عباس العبيدي، تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة 1995-2010، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص95.

[15] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقرير 2007-2020، ص253.

[16] Ganesh Kumar Countries military expenditures Definition and Deter Minats Economic Affairs, vol 62, No 4, New Delhi Publishers, 2016, P.650-651.

[17] مقالة للخبير الاقتصادي نبيل المرسومي، حجم الإنفاق العسكري بالموازنة 2020 في العراق، الخميس 2021/2/3.

[18] مقالة في جريدة الصباح للفريق الركن نجيب الصالحي، الفساد الاداري في العراق أسبابه والآليات الاستراتيجية لمكافحته، 2017/10/2.

[19] مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، http://iraqiconamits.net/

[20] مقالة اسعد العنزي، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي لدراسة المالية والمحاسبية، العدد السادس، السنة الثانية، آب 2002.

[21] عمار عبد الحميد، الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2021، ص333.

[22] المصدر نفسه، ص325.

[23] ندى ثامر صاحب، اثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، جامعة القادسية، بحث غير منشور، 2015، ص9.

[24] احمد جعفر طالب، تحليل ظاهرة النمو المستمر للإنفاق العام في العراق للمدة 1980-2012، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط، العدد 20، 2015، ص198.

[25] محمد صقر وهيفاء غدير، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، عدد 3، 2005، ص118.

[26] مقداد غضبان لطيف، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2017، ص360.

[27] كامل بشير الكناني، ارجوحة التنمية العراقية بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل القريب نظرة في التحليل الاستراتيجية، دار الدكتور للعلوم الاقتصادي والادارية، 2013، ص160.